

موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن

الدكتور

محسن هاشم درويش*

* أستاذ القراءات المساعد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي

ملخص البحث:

هذا البحث هو بحث وصفي تحليلي، يبين موقف أبي زكريا الفراء من القراءات المتواترة، في كتابه (معاني القرآن) الذي يُعدُّ مصدراً أساسياً من مصادر الدراسات اللغوية القرآنية، وقد تبين في ثنيات البحث أن للفراء مواقف متباينة تجاه القراءات القرآنية المتواترة، وذلك من حيث القبول أو الترجيح والمفاضلة بين القراءات أحياناً، أو ردها أحياناً أخرى، وخُتم البحث بخاتمة مهمة تبين أهمية القراءات المتواترة في الدرس اللغوي، ولا سيما عند تقعيد القواعد، وما ينبغي أن يكون عليه الباحث في بحثه إزاء القراءات المتواترة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فهذا بحث حاولت فيه تسليط الضوء على موقف عالم نحوي كبير هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، من القراءات القرآنية المتواترة، وقد انجلت صورة هذا الموقف من خلال البحث في أن للفراء ثلاثة مواقف متباينة هي: موقف الاستشهاد بالقراءة والاحتجاج بها وتوجيهها، ثم موقف ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، ثم موقف في تضعيف القراءة وتوهينها، بل الطعن فيها وفي ناقلها من الأئمة القراء العشرة المعروفين، على أن نصوص هذا الموقف قليلة مقارنة بالموقفين السابقين.

ولقد عقدت هذه الدراسة حول القراءات القرآنية المتواترة والذب عنها ليس غير، ومن ثم تأتي دقة المصطلح وأهمية الموضوع، وذلك لأن القراءة المتواترة عظيمة الخطر، جسيمة القدر، لا يجوز إنكارها، ولا يُعذر مضعفها، ولا يُسامح المتقول فيها، لأن إجماع الأمة قد انعقد عليها، وتأتى من قبلها.

وأنبه هنا على أمر جد مهم وهو أن الباحث في موضوع القراءات المتواترة، ينبغي عليه ألا يجعل جل اهتمامه ذاهباً إلى أن يقول: إن منهج الكوفيين متسامح تجاه القراءات، ومنهج البصريين متشدد إزاءها، بقدر ما يهمله الدفاع عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، وأنه لا يجوز لأحد من الناس كائناً من كان أن يردّ قراءة قرآنية متواترة، سواء أكان كوفياً أم بصرياً أم أندلسياً.

وقد اقتضى البحث أن يكون في مبحثين:

الأول: في إعطاء نبذة يسيرة عامة عن تعريف القراءات وشروطها وفوائدها.

والمبحث الآخر: خُصص لبيان مواقف الفراء المختلفة من القراءات المتواترة التي أشرت إليها آنفاً، وذلك في ضوء نماذج مختارة من كتابه الماتع (معاني القرآن).

والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع مجيب.

المبحث الأول

نبذة عامة عن تعريف القراءات وشروطها وفوائدها

(١) تعريف القراءات لغةً واصطلاحاً:

القراءات في اللغة: جمع قراءة، وهي مصدر قرأ، يقال: قرأ فلان، يقرأ، قراءةً وقرآناً، بمعنى: تلا، فهو قارئ، وجمع (القارئ) : قرأة، وقرءاً^(١)

أما في الاصطلاح : فالقراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها، في اللغة والإعراب، والحذف والإثبات، والتخفيف والتشديد، والفصل والوصل ونحو ذلك، مع عزو كل وجه لناقله^(٢).

(٢) أما شروط القراءات وما يُقبل منها وما لا يُقبل : فيحدثنا عن ذلك إمام من أئمة القراءة، ألا وهو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) فيقول في ذلك «فإن سأل سائل فقال: فما الذي يُقبل من القراءات الآن فيقرأ به، وما الذي لا يُقبل ولا يُقرأ به، وما الذي يُقبل ولا يُقرأ به؟

فالجواب أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام: قسم يُقرأ به اليوم: وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي: أن ينقل عن الثقات إلى النبي ﷺ، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً، ويكون موافقاً لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ وقُطع على مُغيّبه وصحته وصدقه^(٣)، لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جرده.

(١) ينظر: اللسان والقاموس والصحاح مادة (قرأ)

(٢) ينظر: منجد المقرئين ص ٣، لطائف الإشارات ١/ ١٧٠، البدور الزهراء ص ٧.

(٣) ينظر: الإبانة عن معاني القراءات ص ٦٧

والقسم الثاني: ما صح نقله عن الأحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يُقبل، ولا يُقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يوجد إجماع، إنما أخذ بأخبار الأحاد، ولا يثبت قرآن يُقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أُجمع عليه، فلا يقطع على مُغيّبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جرده، وبئسما صنع إذ جرده.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية، فهذا لا يُقبل، وإن وافق خط المصحف»^(٤).

لكن مكياً - رحمه الله - لم يبين بوضوح في حديثه عن القسم الأول المقبول من القراءات ما صورة نقل الثقات للقراءة هل هي أحاد ثقة عن ثقة، أم يُكتفى فيها بالشهرة والاستفاضة، أم لا بد من التواتر؟ نجد أجوبة متباينة لدى العلماء قديماً وحديثاً! فيقول أبو شامة (ت ٦٦٥هـ): «كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خط المصحف، ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض»^(٥).

وأما العلامة علي النوري الصفاقسي (ت ١١١٧هـ) فيقول: «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر، ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية، وقال الشيخ أبو محمد مكّي: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي ﷺ وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف»^(٦)، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين، ومشى عليه ابن الجزري»^(٧).

ورأيت العلامة طاهراً الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) يقول في ذلك قولاً عدلاً حيث انتهى إلى أن «الأقرب إلى السداد أن يقال: إن القراءات السبع متواترة في الجملة، ويوجد

(٤) الإبانة عن معاني القراءات ص ٣٩-٤٠

(٥) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب الوجيز ص ١٧٨

(٦) يريد به ما نقلته عنه أنفاً في الإبانة، ولعه نقله عنه هنا بالمعنى كما يظهر والله أعلم.

(٧) غيث النفع في القراءات السبع ص ٦-٧، وينظر: النشر في القراءات العشر ١/١٣

فيها المشهور والمروي من طريق الأحاد المحفوفة بالقرائن، المفيدة للعلم. وأما المروي من طريق الأحاد المحضة فهو فيها نَزْرٌ لا يكاد يُذكر، وهو ما طعن فيه بعض الأئمة ولم يكن عنه جواب سديد،^(٨).

ومن ثمَّ ينبغي على الباحث في القراءات أن يحمل كلام مكي القيسي وأبي شامة وغيرهما على شروط القراءة الصحيحة عندما يقولون: نقل الثقات، أقول: ينبغي أن يحمل هذا الكلام على ما حرَّره الشيخ طاهر الجزائري - رحمه الله - ونقلته عنه أنفاً ليس غير كما يظهر عند إمعان النظر والإنصاف.

(٣) فوائد تعدد القراءات:

لتعدد القراءات القرآنية فوائد جمة، منها ما يتصل بأصول الفقه وأحكام التشريع، ومنها ما يتعلق بالتفسير وتلمس وجوهه التي هي من باب التنوع لا التضاد، ومنها ما يتعلق بإقامة الحجج البالغة، والبراهين الدامغة، على حفظ كتاب الله تعالى من أن يتطرق إليه التصحيف، أو يتسلل إليه التحريف، وبيان فضل هذه الأمة، باعتبارها بنقل القرآن بقراءاته على وجه التواتر، الذي اختُصت به من بين سائر الأمم، ويمكن إجمال بعض هذه الفوائد فيما يأتي:

١- منها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين نحو (يَطَّهْرَنَّ) بالتخفيف والتشديد، من قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطَّهَّرْنَ﴾^(٩)

فقد قرأ شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر: (يَطَّهْرَنَّ) بفتح الطاء والهاء، مع التشديد فيهما، مضارع (تطهَّر) أي: اغتسل، والأصل (يتطهرن) فأدغمت التاء في الطاء. وقرأ الباقر^(١٠) (يَطَّهْرَنَّ) بسكون الطاء وضم الهاء مخففة، مضارع (طهَّر)،

(٨) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان ص ١٤٤

(٩) سورة البقرة (٢٢٢).

(١٠) وهم : نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحفص وأبو جعفر ويعقوب.

يقال: طَهَّرَتِ المرأةُ إذا شَفِيت من الحيض^(١١). فالأولى الجمع بين المعنيين، وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع دم حيضها، وتطهر بالاعتسال^(١٢).

٢- ومنها: ما يكون لأجل اختلاف حكمين شرعيين، كقراءة (وأرجلكم) بالخفض، والنصب، فقد قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب اللام، عطفاً على (أيديكم) فيكون حكمها الغسل كالوجه.

وقرأ الباقر^(١٣) بخفض اللام، عطفاً على (برؤوسكم) لفظاً ومعنى^(١٤).. وذلك في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾^(١٥).

والخفض يقتضي فرض المسح، والنصب يقتضي فرض الغسل، وكيفية الجمع بينهما أن يجعل المسح للابس الخف، والغسل لغيره^(١٦).

٣- ومن الفوائد: ما في تعدد القراءات من عظيم البرهان، وواضح الدلالة، إذ هو مع كثرة هذا الاختلاف في القراءات وتنوعه، لم يتطرق إليه تضاد، ولا تناقض، ولا تخالف، بل كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد، وأسلوب واحد، وما ذاك إلا آية بالغة، وبرهان قاطع على صدق ما جاء به النبي ﷺ^(١٧).

٤- ومنها: ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة، لهذه الأمة من إسنادها كتاب ربها، واتصال هذا السبب الإلهي بسببها، وفي هذا بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم، من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقي، وإقبالهم عليه هذا الإقبال، والبحث

(١١) ينظر: النشر في القراءات العشر ٤ / ٤٣٠

(١٢) المغني في توجيه القراءات العشر ١ / ٨٠، وينظر في هذه المسألة الفقهية وما فيها من آراء ومذاهب انسحبت على اختلاف القراءة في هذه الآية: بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١ / ٦٧-٦٨.

(١٣) وهم ابن كثير وأبو عمرو وشعبة وحمزة وأبو جعفر وخلف.

(١٤) ينظر: النشر ٣ / ٤٠

(١٥) سورة المائدة

(١٦) المغني في توجيه القراءات بتصرف يسير ١ / ٨٠

(١٧) نفسه ١ / ٨١.

عنه لفظةً لفظةً، والكشف عنه صيغةً صيغةً، وبيان صوابه، وبيان تصحيحه، وإتقان تجويده، حتى حموه من خلل التحريف، فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً، ولا تفخيماً ولا ترقيقاً، حتى ضبطوا مقادير المدّات، وتفاوت الإملات، وميزوا بين الحروف بالصفات^(١٨).

٥- ومنها: ظهور سر الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كتابه المنزل بأوفى البيان والتميز، فإن الله تعالى لم يخل عصراً من العصور، ولو في قطر من الأقطار، من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى، وإتقان حروفه، ورواياته، وتصحيح وجوهه وقراءاته^(١٩).

المبحث الثاني

بيان موقف الفراء من القراءات المتواترة

١- نماذج على استشهاده بالقراءة واعتداده بها:

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم من ربه كلمات﴾^(٢٠).

يقول الفراء معلّقاً: «ف (آدم) مرفوع والكلمات في موضع نصب. وقد قرأ بعض القراء: (فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الفعل للكلمات، والمعنى - والله أعلم - واحد، لأن ما لقيك فقد لقيته، وما نالك فقد نلته»^(٢١).

نلاحظ هنا أن الفراء قد حكى هذه القراءة المتواترة، وهي قراءة الإمام ابن كثير المكي^(٢٢)، ووجّهها توجيهاً لغوياً لطيفاً على الرغم من أنها مخالفة لقراءة جمهور القراء السبعة.

(١٨) نفسه ١ / ٨٢ بتصرف.

(١٩) ينظر: النشر في القراءات العشر ١ / ٢٨.

(٢٠) سورة البقرة (٣٧)

(٢١) معاني القرآن ١ / ٢٨.

(٢٢) ينظر: التيسير ص ٧٣، الكافي في القراءات السبع ص ٢٠٣، النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٩٨

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٢٣).

قال الفراء: «وقد قرأت القراء بمعنى الجزم والتفسير مع أصحاب الجزم، ومن قرأ (وَاتَّخَذُوا) ففتح الخاء كان خيراً، يقول: «جعلناه مثابة لهم واتخذوه مصلى، وكل صواب إن شاء الله»^(٢٤). فنجد الفراء هنا قد ذكر هاتين القراءتين المتواترتين، واحتج لكليهما في ضوء سنن الكلام العربي وما يجري عليه. جدير بالذكر أن القراء الذين قرؤوا بكسر الخاء هم كل القراء العشرة سوى نافع وابن عامر حيث قرأ بفتح الخاء^(٢٥).

ومن المثل على ما نحن بصدد بيانه كلام الفراء على قوله تعالى في المنافقين: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢٦).

قال الفراء: «رددت (وَأَكْنَ) على موضع الفاء، لأنها في محل جزم، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزِمَ. والنصب على أن تردّه على ما بعدها، فتقول: (وَأَكُونَ) وهي في قراءة عبد الله بن مسعود (وَأَكُونَ) بالواو، وقد قرأ بها بعض القراء، قال: وأرى ذلك صواباً، لأن الواو ربما حذفت من الكتاب وهي تُراد، لكثرة ما تُنقص وتُزاد في الكلام، ألا ترى أنهم يكتبون (الرحمن) و (سليمن) بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلماذا جازت»^(٢٧).

والقارئ الذي أشار إليه الفراء بقوله (وقد قرأ بها بعض القراء) هو الإمام أبو عمرو بن العلاء البصري أحد القراء السبعة المشهورين^(٢٨)، ونلاحظ هنا كيف أن الفراء -رحمه الله- قد اجتهد في الاحتجاج لهذه القراءة السبعية المتواترة، وقد يُستأنس لذلك بما ذكره د. محمد سالم محيسن حول هذه القراءة، فقال:

«اتفقت المصاحف على رسم (وَأَكْنَ) بدون واو، لذلك فلا أدري كيف تتفق قراءة

(٢٣) سورة البقرة (١٢٥).

(٢٤) معاني القرآن ١ / ٧٧

(٢٥) ينظر التيسير ص ٧٦، الكافي في القراءات السبع ص ٢١٠، النشر ٢ / ١٤٨

(٢٦) سورة المنافقون (١٠)

(٢٧) معاني القرآن ١ / ٨٨

(٢٨) ينظر: التيسير ص ٢١١، سراج القارئ ص ٢٨١، النشر في القراءات العشر ٣ / ٣٣٥

(أبي عمرو) مع الرسم العثماني الذي هو شرط في صحة القراءة، علماً بأن قراءة (أبي عمرو) متواترة، وقد تلقيتها عن شيوخي!^{٢٩}.

وبعد البحث المستمر وجدت ما بدد شبهتي: قال (الحلواني أحمد) عن (خالد) قال: رأيت في المصحف الإمام (وأكون) بالواو، ورأيته ممثلياً دماً^(٣٠).

ومما ورد من هذه الباب عند الفراء توجيهه لقراءتي الرفع والنصب في لفظ (يوم) وذلك في قول الحق تبارك وتعالى: ﴿..هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ..﴾^(٣١)، فقد قرأ نافع المدني بنصب (يوم) على الظرفية، وسائر القراء على الرفع على أنه خبر لـ(هذا)^(٣٢).

يقول الفراء في توجيه ذلك: « ترفع (اليوم) ب (هذا)، ويجوز أن تنصبه، لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه، ويفعلون ذلك به في موضع الخفض، قال الشاعر:

رددنا لشعثاء الرسول ولا أرى

كيومئذٍ شيئاً تُرد رسائله

وكذلك وجه القراءة في قوله: ﴿مَنْ عَذَابٍ يَوْمئذٍ﴾^(٣٣)، ﴿ومن خزي يومئذٍ﴾^(٣٤)، ويجوز خفضه في موضع الخفض، كما جاز رفعه في موضع الرفع. وما أضيف إلى كلام ليس فيه مخفوض فافعل به ما فعلت في (هذا)، كقول الشاعر:

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت ألمّا تصح والشيب وازع

(٢٩) المغني في توجيه القراءات العشر ٣ / ٣٠٤، وينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ٤١٧

(٣٠) سورة المائدة (١١٩)

(٣١) ينظر: التيسير ص ١٠١، والنشر في القراءات العشر ٣ / ٤٧، والمغني في القراءات العشر ٢ / ٣٤

(٣٢) سورة المعارج (١١)

(٣٣) سورة هود (٦٦)، والقراءة بفتح الميم من (يومئذ) في هذه الآية والتي قبلها لنافع والكسائي وأبي

جعفر، وقرأ الباقر بكسرها، ينظر: التيسير ص ١٢٥، النشر ٣ / ١١٦

وتفعل ذلك في (يوم) و(ليلة) و(غداة) و(عشية) و(زمن) و(أزمان) و(أيام) و(ليال). وقد يكون قوله: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين﴾ كذلك. وقوله: ﴿هذا يوم لا ينطقون﴾^(٣٤) فيه ما في قوله: ﴿يوم ينفع﴾، وإن قلت: (هذا يومٌ ينفع الصادقين) كما قال الله: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ﴾^(٣٥) تذهب إلى النكرة كان صواباً. والنصب في مثل هذا مكروه في الصفة، وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة^(٣٦).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وشجرةً تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للأكليين﴾^(٣٧). قال الفراء: «وهي شجرة الزيتون (تنبت بالدهن) وقرأ الحسن: (تنبت بالدهن)^(٣٨) وهما لغتان، يقال: نبتت وأنبتت، كقول زهير:

رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم

فطيناً لهم حتى إذا أنبت البقل

(ونبت) وهو كقولك: مطرت السماء وأمطرت.^(٣٩)

ومما يمثل موقف الفراء في حكاية القراءات المتواترة والاعتداد بها ما ذكره عند كلامه على الآية الكريمة: ﴿قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي وآتاني رحمة من عنده فعميت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون﴾^(٤٠)، قال: «وقوله (فعميت عليكم) قرأها يحيى بن وثاب والأعمش وحمزة^(٤١)، وهي في قراءة أبي (فعمها عليكم)، وسمعت

(٣٤) سورة المرسلات (٣٥)

(٣٥) سورة البقرة (١٢٣)

(٣٦) معاني القرآن ١ / ٣٢٦-٣٢٧. وينظر: المغني ٢ / ٢٥٠-٢٥١.

(٣٧) سورة المؤمنون (٢٠).

(٣٨) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس عن يعقوب (تنبت) بضم التاء، وكسر الباء مضارع (أنبت)، وقرأ الباقر (تنبت) بفتح التاء وضم الباء مضارع (نبت) الثلاثي اللازم، ينظر: التيسير ص ١٥٩، النشر ٢٠٤/٣

(٣٩) معاني القرآن ٢ / ٢٢٢-٢٢٣.

(٤٠) سورة هود (٢٨)

(٤١) وهي قراءة الكسائي وحفص وخلف أيضاً، ينظر: التيسير ص ١٢٤، والكافي في القراءات السبع ص ٢٨٧، النشر ٣ / ١١٣

العرب تقول: قد عُمِّيَ عليّ الخبر وعَمِّيَ عليّ بمعنى واحد، وهذا مما حولت العرب الفعل إليه وليس له، وهو في الأصل لغيره، ألا ترى أن الرجل الذي يَعْمَى عن الخبر أو يَعْمَى عنه، ولكنه في جوازه مثل قول العرب: دخل الخاتم في يدي، والخف في رجلي، وأنت تعلم أن الرجل التي تُدخِل في الخف والإصبع في الخاتم، فاستخفوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً لا يكون لذا في حال، ولذا في حال، إنما هو لواحد فاستجازوا ذلك لهذا. وقرأه العامة^(٤٢) (فَعَمِيْتُ)^(٤٣).

ومن ذلك ما حكاه عن القراءة بفتح الهمزة وكسرهما، قال: «ومثل ذلك ﴿والله يعلم إِسْرَارَهُمْ﴾^(٤٤) و﴿أَسْرَارَهُمْ﴾، وقد قرئ بهما^(٤٥)، ومنه ﴿ومن الليل فسبحه وإدبار السجود﴾^(٤٦)، و﴿إدبار السجود﴾ فمن قال (إدبار) أراد المصدر، ومن قال (أسرار) أراد جمع السر^(٤٧).

ومن خلال عرض النماذج السابقة للقراءات القرآنية المتواترة نجد الفراء يحكي هذه القراءات ويذكر وجهها ويحتج لها مما سمعه أو رواه من لغة العرب، أو مما يفتح الله عليه في حل ما قد يشكل منها، هذا كله يعد موقفاً^(٤٨) من مواقف الفراء المختلفة تجاه القراءات المتواترة على وجه الخصوص كما سيأتي في ثنيات هذا البحث، والآن أنتقل إلى موقف آخر من مواقف الفراء.

٢- نماذج على ترجيح الفراء إحدى القراءتين على الأخرى:

وذلك كأن يحكي القراءات في الموضوع الواحد، ثم يأتي بما يحتج به على كل قراءة على

(٤٢) يريد جمهور القراء سوى الكسائي وحفص وخلف.

(٤٣) معاني القرآن ١٢/٢، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٥٢٧/١، وحجة القراءات ص ٣٢٨.

(٤٤) سورة محمد - ﷺ - (٢٦)

(٤٥) فقد قرأ بكسر الهمزة حفص وحمزة والكسائي وخلف الكوفيون، والباقون بفتحها، ينظر: التيسير ص ٢٠١، الكافي ص ٣٨٥، النشر ٣/٣٠٧.

(٤٦) سورة ق (٤٠). وقد قرأ بكسر الهمزة في هذا الموضوع: نافع وابن كثير وحمزة وأبو جعفر وخلف، والباقون بفتحها، ينظر: التيسير ص ٢٠٢، النشر ٣/٣١٢.

(٤٧) معاني القرآن ١٣/٢، وينظر: ٦٣/٣.

(٤٨) تنظر نماذج آخر تمثل هذا الموقف لدى الفراء: ١/١٢٠، ١٥٣، ١٦٦، ١٧٥، ٣/٢٤٨، ٢٥٤.

حدة، ثم يرجح بعض هذه القراءات على غيرها، بقوله: «وهو أجود الوجهين»^(٤٩)، أو بقوله: «وإنه لأحب الوجهين إليّ»^(٥٠)، أو يقول: «.. اخترنا الرفع»^(٥١)، وربما قال: «ولست أشتهي ذلك»^(٥٢)، أو يستعمل غيرها من العبارات على الشاكلة نفسها، وهي جميعاً تدل على الترجيح والاختيار.

ومن المُثَل على هذا الموقف لدى الفراء كلامه على القراءات في كلمة (أمني) من قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٥٣).

قال الفراء: «فالأمني على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، فإن من العرب من يخفف الياء فيقول: «إلا أمني وإن هم»^(٥٤)، ومنهم من يشدد، وهو أجود الوجهين وكذلك ما كان مثل أمنية وأضحية وأغنية، ففي جميعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما تشدد لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياء من جمع الفعل والياء الأصلية، وإن خففت حذفت ياء الجمع فخففت الياء الأصلية، وهو كما يقال: القراقرير والقراقرير»^(٥٥).

فمن قال: الأمني بالتخفيف، فهو الذي يقول: القراقرير، ومن شدد الأمني فهو الذي يقول: القراقرير»^(٥٦).

ومن ذلك حديثه عن القراءات الواردة في لفظ (البر) من رفع ونصب فيقول: «وقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ..﴾»^(٥٧)، إن شئت رفعت (البر) وجعلت (أن تُولُّوا) في

(٤٩) معاني القرآن ١ / ٤٩

(٥٠) نفسه ١ / ٧٥

(٥١) نفسه ١ / ١٠٤

(٥٢) نفسه ١ / ١٢٥

(٥٣) سورة البقرة (٧٨)

(٥٤) والتخفيف قراءة أبي جعفر المدني، وبالتشديد قرأ الباقيون من جمهور القراء المتواترة قراءاتهم - رحمهم الله -، ينظر: النشر ٢ / ٤٠٩، إتحاف فضلاء البشر ص ١٣٩

(٥٥) جمع (قُرُقور) وهي السفينة الطويلة، ينظر: اللسان والقاموس مادة (قُرُقور).

(٥٦) معاني القرآن ١ / ٤٩.

(٥٧) سورة البقرة (١٧٧)

موضع نصب، وإن شئت نصبته وجعلت (أن تولوا) في موضع رفع، كما قال: ﴿فكان عاقبتَهُما أَنهما في النار﴾^(٥٨)، في كثير من القرآن. وفي إحدى القراءتين (ليس البرُّ بأن)، فلذلك اخترنا الرفع في (البر)^(٥٩).

ومن ذلك كلامه على همز الفعل (سأل)، قال: «وقوله: ﴿سل بني إسرائيل﴾^(٦٠). لا تُهمز في شيء من القرآن، لأنها لو همزت كانت (إسأل) بألف. وإنما (ترك همزها) في الأمر خاصة، لأنها كثيرة الدُّور في الكلام، فلذلك ترك همزه كما قالوا: كُلْ وَخُذْ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه في النهي وما سواه. وقد تهمزه العرب. فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمز. وكان حمزة الزيات يهمز الأمر^(٦١) إذا كانت فيه الفاء أو الواو، مثل قوله: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾^(٦٢)، ومثل قوله: ﴿فاسأل الذين يقرؤون الكتاب﴾^(٦٣)، ولست أشتهي ذلك، لأنها لو كانت مهموزة لكتبت فيها الألف كما كتبوها في قوله: ﴿فاضرب لهم طريقا﴾^(٦٤)، ﴿واضرب لهم مثلاً﴾^(٦٥) بالألف^(٦٦).

ويقول الفراء: «وقوله: ﴿حتى يَطْهَرُنَّ﴾^(٦٧)، بالياء، وهي في قراءة عبد الله إن شاء الله

(٥٨) سورة الحشر (١٧)

(٥٩) معاني القرآن ١ / ١٠٣ - ١٠٤، والقراءة بزيادة الباء في (بأن تولوا) من الشواذ، وهي تُروى عن أبي وابن مسعود رضي الله عنهما، والأصل أن تُزاد الباء في خبر (ليس)؛ فلذلك اختار الفراء الرفع في (البر)، ينظر: المحتسب ١/ ١١٧، مختصر في شواذ القراءات ص ١١، معجم القراءات القرآنية ١/ ٢٨٢، معجم القراءات ١/ ٢٤٠

(٦٠) سورة البقرة (٢١١)

(٦١) أي فعل الأمر من الفعل (سأل)، ووافق حمزة على الهمز سائر القراء السبعة سوى ابن كثير والكسائي، ينظر: التيسير ص ٩٥، والكافي ص ٢٣٩ - ٢٤٠

(٦٢) سورة يوسف (٨٢)

(٦٣) سورة يونس (٩٤)

(٦٤) سورة طه (٧٧)

(٦٥) سورة يس (١٣).

(٦٦) معاني القرآن ١ / ١٢٤ - ١٢٥

(٦٧) سورة البقرة (٢٢٢)

(يتطهرن) بالتاء، والقراء بعد يقرؤون: (حتى يَطْهَرْنَ)، و(يَطْهَرْنَ)، يَطْهَرْنَ: ينقطع عنهن الدم، ويتطهرن: يغتسلن بالماء، وهو أحب الوجهين إلينا: يَطْهَرْنَ^(٦٨).

ويقول عن قطع الهمزة ووصلها من الفعل (فأسر) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرَ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ...﴾^(٦٩): «وقد قرأ أهل الحجاز: (فأسر بأهلك) موصولة من (سريت)^(٧٠) وقراءتنا (فأسر بأهلك) من (أسريت)، وقال الله: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً﴾^(٧١) وهو أجود»^(٧٢).

ومن ذلك أيضاً قوله: «وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾^(٧٣) و(يَعزِبُ) لغتان قد قرئ بهما^(٧٤). والكسر أحب إلي»^(٧٥).

ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾^(٧٦)، قال: «ذكروا أنها ليلة المزدلفة، وقد قرأ القراء: (يسري) بإثبات الياء، و(يسر) بحذفها^(٧٧)، وحذفها أحب إلي لمشاكلتها رؤوس الآيات؛ ولأن العرب قد تحذف الياء، وتكتفي بكسر ما قبلها منها، أنشدني بعضهم:

كفأك كف ما تليقُ درهما
جوداً، وأخرى تُعطُ بالسيفِ الدِّمَا
وأنشدني آخر:

ليس تخفى يسارتي قدر يوم
ولقد تُخفِ شيمتي إيساري^(٧٨)

(٦٨) معاني القرآن ١ / ١٤٣، وينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٢٩٣

(٦٩) سورة الحجر (٦٥)

(٧٠) وهي قراءة الحجازيين وهم: نافع وابن كثير وأبو جعفر، ينظر: التيسير ص ١٢٥، النشر ٣ / ١١٨

(٧١) سورة الإسراء (١)

(٧٢) معاني القرآن ٢ / ٢٣٢. وينظر: حجة القراءات ص ٣٤٧، والكشف ١ / ٥٣٥

(٧٣) سورة سبأ (٣)، هذا وقد ورد الفعل (يعزب) في سورة يونس أيضاً (٦١)

(٧٤) والكسر قراءة الكسائي والضم قراءة الباقيين، ينظر: التيسير ص ١٢٢، النشر ٣ / ١٠٨

(٧٥) معاني القرآن ٢ / ٣٥١

(٧٦) سورة الفجر (٤)

(٧٧) أثبت هذه الياء في الوصل والوقف ابن كثير، وأثبتها في الوصل نافع، وأبو عمرو، وباقي القراء السبعة على حذفها، ينظر: التيسير ص ٢٢٢

(٧٨) معاني القرآن ٣ / ٢٦٠

وأختم عرض هذه النماذج التي تمثل الموقف المذكور لدى الفراء بأنموذج أخير متمثل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾^(٧٩).

يقول الفراء تعقيباً على الآية الكريمة وما فيها من قراءات «والقراء مجتمعون على تشديد (قَدَّرَ). وكان أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ يقرأ: (قَدَّرَ) مخففةً، ويرون أنها من قراءة علي بن أبي طالب (رحمه الله). والتشديد أحب إليّ؛ لاجتماع القراء عليه»^(٨٠).

بيد أن الكلام على موقف الفراء هذا لما ينته هنا بعد، بل لا بد من بيان ملحظين جد مهمين وهما:

١- أن ما تقدم من ألفاظ سيقّت عند الفراء في هذا الباب نحو: وهذا أجود، وأحب الوجهين إليّ، ولا أشتهي ذلك، أو ولا يعجبني ذلك، إلى غيرها من الألفاظ التي نجدها عند الفراء أو عند غيره من العلماء، أقول: إن هذه الألفاظ ينبغي أن تُحمل على الترجيح والمفاضلة بين القراءات ولا سيما المتواترة في إطار المعنى المستفاد الذي تؤديه القراءة، وتومئ إليه الرواية، بما توحى إليه سنن العربية وفنون القول فيها؛ لأن القراءات القرآنية المتواترة من حيث السند والثبوت متساوية، بأيها قرأ القارئ فهو مصيب، وأي فهم أو مراد من مثل العبارات والألفاظ التي أشرت إليها أنفاً يُحمل خارج إطار المعنى والدلالة فهو مردود جملةً وتفصيلاً، لأن القراءات مدارها على الإسناد، لا على الأهواء والأقيسة والاجتهاد، بل إن القراءة هي الأصل، والاجتهاد والاحتجاج أو التعليل تابع لها ولا عكس.

٢- لاحظت في أثناء تقليبي بعض صفحات معاني الفراء، أنه يفترض قراءات من تلقاء نفسه، بناء على ما يجيزه قياس العربية، أو الذوق اللغوي الشخصي، كقوله

أحياناً -: (ولو قرئ بكذا لكان صواباً) ونحو ذلك من عبارات^(٨١)، هذه العبارات لا قيمة لها في ميزان الصحيح المشهور أو المتواتر من القراءات؛ لأن القراءة لا مجال فيها

(٧٩) سورة الأعلى (٣)

(٨٠) معاني القرآن ٣ / ٢٥٦، والقراءة بتشديد الدال المفتوحة من (قدر) هي قراءة القراء العشر سوى الكسائي الذي قرأ بتخفيف الدال، ينظر: التيسير ص ٢٢١، النشر ٣ / ٣٦٣.

(٨١) ينظر مثلاً لا حصرأ: ١٣/١، ٤٦، ١٣/٢، ١٦، ١٣، ٢١، ٣٠، ٣٢، ٦/٣، ١١، ١٣، ٣٨، ٣٥، ٦٩.

للافتراض والتخمين والقياس والآراء بل هي سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول^(٨٢)، كما هو مقرر عند العلماء، وبناءً على ذلك فلا يجوز العمل بمثل هذه الآراء من الناحية الإقرائية، اللهم إلا الإفادة منها من حيث اللغة وحسب، ولا إخال الفراء أراد من جراء تلك الافتراضات إلا ذلك والله أعلم.

٣- نماذج على رد الفراء بعض القراءات المتواترة وتضعيفها:

نأسف أسفاً شديداً عندما نجد الفراء في بعض المواضع من كتابه (معاني القرآن)، قد انساق مع من انساق من النحاة، في تضعيف بعض القراءات القرآنية المتواترة - ولا أقول الشاذة! - لا بل ردها أحياناً كما سيتضح فيما يأتي، وهذا فيما يبدو لي نابع من خلل منهجي اعتمده النحاة^(٨٣)، أدى بهم إلى الوقوع في شركٍ خطير، ومزلق كبير؛ نتيجة لإنزال القرآن الكريم أعلى وأرقى نصٍّ عربيٍّ وصل إلينا سليماً من التصحيف، منزهاً عن التحريف، وتبعاً له قراءاته أنزلوها على قواعدهم العقلية ومناهجهم المنطقية، فترى أحدهم يحتج بقول شاعر مجهول، ويترك الأخذ عن نقل عن الرسول - ﷺ -، فالمشكلة اللغوية في هذا الميدان ينبغي أن تُحل منهجياً قبل كل شيء، فإذا أحسننا وضع ركائز قواعدنا وأسس منهجنا، استقام لنا البنيان، وبناءً على هذا فلا بد من تصحيح قواعد العربية وشواهدنا وفق كتاب الله تعالى الذي ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾^(٨٤) وقراءاته المتواترة وليس غير هذا حتى لا نكيّف كتاب الله تعالى وفق هاتيك القواعد التي وضعها البشر. بل يجب علينا أن نقف جلالاً وحياءً أمام كتاب الله العظيم ونحن نقرؤه بقراءاته المتواترة.. هذا الكتاب الذي حفظ هذه اللغة من الضياع والاندثار، ولولاه لكان الكثير من لغتنا الخالدة نسياً منسياً.. بل أقول: لولاه لما كان ذلك التطور الحضاري والانتظام التقدمي الذي أدى ببعض ما أدى إليه إلى وضع هذه العلوم والقواعد وسائر الفنون، ولولاه أساساً لما وجد النحو ولا النحاة.

(٨٢) ينظر الأقوال المأثورة عن السلف الصالح - رضي الله عنهم - في: السبعة لابن مجاهد ص ٥٠-٥١.

(٨٣) ينظر في أصول مناهج النحاة والقراء وما بينهما من بون شاسع: النحويون والقراءات القرآنية، زهير

غازي زاهد - مجلة آداب المستنصرية العدد ١٥، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

(٨٤) سورة فصلت: ٤٢

وأراني الآن أعرض بعضاً من تلك النماذج التي أشرت إليها ويا ليت الفراء صان كتابه منها، ونزّه نفسه عنها!

١- يقول الفراء: «وقوله: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾^(٨٥)... وفي بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين فينبغي أن يُقرأ (زين) وتكون الشركاء هم الأولاد، لأنهم منهم في النسب والميراث... وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكنا زجّ القلوص أبي مزاده

بشيء. وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»^(٨٦)

وقال في موضع آخر: «وليس قول من قال ﴿مخلفاً وعده رُسُلُه﴾^(٨٧) ولا ﴿زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾^(٨٨) بشيء، وقد فسّر ذلك^(٨٩). ونحويو أهل المدينة ينشدون قوله:

فزججتها متمكنا زجّ القلوص أبي مزاده

قال الفراء: باطل، والصواب:

زجّ القلوص أبو مزاده^(٩٠)

بادئ ذي بدئ لا بد من الإشارة إلى أن القراءة التي لم يعدها الفراء بشيء، وأبطل ما روي من شواهد العربية على منوالها مما تشهد القراءة لصحته ولا أقول العكس، هي قراءة الإمام الحافظ الثبت التابعي عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي^(٩١)، وقراءته - كما هو

(٨٥) سورة الأنعام (١٣٧)

(٨٦) معاني القرآن ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨

(٨٧) سورة إبراهيم (٤٧)

(٨٨) سورة الأنعام (١٣٧)

(٨٩) أي فيما نقلته عنه أنفاً في معاني القرآن ١ / ٣٥٧ - ٣٥٨ - فينظر.

(٩٠) معاني القرآن ٢ / ٨١ - ٨٢

(٩١) ينظر في ترجمته : طبقات ابن سعد ٧ / ٤٤٩، الجرح والتعديل ٥ / ١٢٢، معرفة القراء الكبار ص

٦٧، سير أعلام النبلاء ٥ / ٢٩٢، غاية النهاية ١ / ٤٢٣، تهذيب التهذيب ٥ / ٢٧٤.

معلوم - من القراءات السبع المتواترة التي أجمع عليها المسلمون، وهذا من الفراء - رحمه الله - غير مقبول ولا معقول، وذلك من وجوه منها:

١- أما قوله: «.. وفي بعض مصاحف الشام (شركائهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يُقرأ (زَيْن) وتكون الشركاء هم الأولاد»

فهذا لا يُلتفت إليه، ولا يُعول عليه؛ لأن قوله (فإن تكن مثبتة عن الأولين) فيه تشكيك، والصحيح المشهور أنها ثابتة في مصحف أهل الشام الذي بعث به عثمان بن عفان - رضي الله عنه - إليهم، بالياء (شركائهم) ^(٩٢) إضافةً إلى ثبوتها قراءةً على وجه التواتر، فهي - إذن - ثابتة رسماً وقراءةً.

أما قوله: (فينبغي أن يُقرأ..) فهذا لا قيمة له في ميزان المتواتر من القراءة، وهو مدفوع بما مر قريباً بأن القراءة سنة متبعة، ولا مكان فيها للآراء، ولا للأقيسة والأهواء.

٢- وأما قوله عن الشاهد الشعري الذي ذكره الفراء وجاء على وجه القراءة المتواترة بأنه: «ليس... بشيء»، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»

وفي موضع آخر من كتابه قال: «باطل»! فهذا كلام يُؤخذ على من كان في منزلة الفراء، ولا سيما إذا كان يؤلف كتاباً في معاني القرآن الكريم، فإن كان ما يقوله نحويو الحجاز ليس بحجة عنده، فهو حجة عند غيره وهذه طبيعة البشر التي فطروا عليها، وأما عدم وجدان الفراء مثل الشاهد المذكور، فليس هناك إنسان - بما جُبل عليه من النقصان - بقادر على أن يحيط بالعربية وشواهدا علما! ومن ثم بطل ما أبطله ^(٩٣).

٣- ويقول الفراء في قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ..﴾ ^(٩٤): «وقد كان أبو عمرو يقرأ (إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ) ولست أُجترئ على ذلك» ^(٩٥).

(٩٢) ينظر: السبعة ص ٢٧٠، المصاحف ص ٤٥، التيسير ص ١٠٧، النشر ٣ / ٦٤

(٩٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ١ / ٤٥٣

(٩٤) سورة طه (٦٣)

(٩٥) معاني القرآن ٢ / ٢٩٣ - ٢٩٤

وقال في موضع آخر: «..ولست أشتهي على أن أخالف الكتاب، وقرأ بعضهم: (إن هَذَان لساحران)»^(٩٦) خفيفة... فقراءتنا بتشديد (إن) وبالآلف على جهتين:

إحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنتين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالآلف. وأنشدني رجل من الأسد عنهم يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى

مَسَاغاً لِنَابَاهِ الشَّجَاعُ لَصَمَّ مَا

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسدي، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه، وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس؛ لأن العرب قالوا: (مسلمون) فجعلوا الواو تابعة للضمة لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: (رأيت المسلمين) فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنتين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحاً: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: (رجلان) في كل حال. وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في (كلا الرجلين) في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيت كِلَيْ الرجلين ومررت بكِلَيْ الرجلين. وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس.

والوجه الآخر: أن تقول: وجدت الألف من هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثبتت زدت عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادوا نوناً تدل على الجمع، فقالوا: (الذين) في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه، وكنانة يقولون: «(اللذون)»^(٩٧).

ولا أدري من أين للفراء أن أبا عمرو قد اجترأ على مخالفة الرسم العثماني الإمام في قراءته المتواترة؟! بل إن الاجترأ الحقيقي في التناول على قراءة سبعية متواترة رواها

(٩٦) وهي قراءة ابن كثير المكي، ورواية حفص عن عاصم الكوفي، غير أن ابن كثير يشدد النون المكسورة من (هذان)، وقرأ الباقون سوى أبي عمرو البصري بتشديد نون (إن) وبالآلف والتخفيف

في (هذان) كحفص، ينظر: التيسير ص ١٥١، النشر ٣ / ١٨٢، المغني ٣ / ٢٤ - ٢٥

(٩٧) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ - ١٨٤

إمام عربي صريح ثقة ثبت كأبي عمرو^(٩٨)!، ثم إن أبا عمرو لم يخالف الرسم في قراءته كما زعم الفراء وغيره، ذلك أن لفظ (هذان) قد ورد في بعض المصاحف العثمانية التي ابتعثها عثمان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - إلى الأمصار ورد مرسوماً على هذه الهيئة (هذ ن)^(٩٩) والناظر في بعض المصاحف التي بين أيدينا سيرى صدق هذا. ولا ريب أن هذا الرسم يحتمل فيما يحتمله من قراءات القراءة بالياء، كما أنه يحتمل القراءة بالألف على حد سواء، والمتمتعن في الرسم المصحفي يلاحظ أن كثيراً من الحروف تُسقط من الرسم وبعضها يُزاد، وهذا كافٍ لمن نظر في اصطلاحات الضبط الموجودة في أواخر جل المصاحف التي بين أيدينا، فمن أين لأبي عمرو بمخالفة الرسم العثماني الإمام؟!.

٢- وأختم هذه الأنموذجات بأنموذج أخير يمثل موقف الفراء - رحمه الله - في توهينه ورده بعضاً من القراءات المتواترة!

يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿.. وان تطيعوا الله ورسوله لا يلتمكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم﴾^(١٠٠): «وقوله: (لا يلتمكم): لا ينقصكم، ولا يظلمكم من أعمالكم شيئاً، وهي من لات يليت، والقراء مجمعون عليها، وقد قرأ بعضهم: (لا يألتمكم)^(١٠١)، ولست أشتهيها؛ لأنها بغير ألف كُتبت في المصاحف وإنما اجترأ على قراءتها (يألتمكم) أنه وجد ﴿ وما ألتناهم من عملهم من شيء ﴾^(١٠٢) في موضع، فأخذوا من ذلك، فالقرآن يأتي باللغتين المختلفتين... ولات يليت، وألت ويألت لغتان»^(١٠٣).

نلاحظ هنا هذا التراجع في عرض هذه القراءة ومحاولة الاحتجاج لها بعد الطعن فيها وفيمن رواها وقرأ بها من الأئمة الثقات الأعلام، الذين أجمعت أمصارهم على قراءتهم

(٩٨) ينظر ترجمته في: معرفة القراء ص ٨٣، سير أعلام النبلاء ٦ / ٤٠٧، غاية النهاية ١ / ٢٨٨، وفيات الأعيان ٣ / ٤٦٦

(٩٩) ينظر: مصحف المدينة المنورة على رواية حفص عن عاصم، ط السعودية سنة ١٤٠٦هـ، سورة طه (٦٣)

(١٠٠) سورة الحجرات (١٤)

(١٠١) وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب البصريين، ينظر: التيسير ص ٢٠٢، النشر ٣ / ٣١١

(١٠٢) سورة الطور (٢١)

(١٠٣) معاني القرآن ٣ / ٧٤

وإمامتهم كأبي عمرو ويعقوب البصريين!، فأين الإجماع الذي حكاه الفراء على قراءة (يلتكم)؟، وهل القراءة القرآنية خاضعة للفراء كما يشتهي ويختار؟! حقاً «إن هذا لشيء عجاب»^(١٠٤). ثم إن قول الفراء: «وإنما اجترأ على قراءتها (يألتكم) أنه وجد (وما ألتناهم من عملهم من شيء) في موضع، فأخذنا من ذلك!» وهذا الكلام يوهم أن من قرأ (يألتكم) إنما هو اجتهد بهذه القراءة من تلقاء نفسه وأنى له ذلك؟! وهل هذا ينطبق على الإمام أبي عمرو بن العلاء الذي يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأتُ لقرأتُ حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا»^(١٠٥) وأبو عمرو هو من هو في العربية والفصاحة والرواية، واجتمعت فيه من العلوم التي لم تجتمع لسواه وهو العربي الصميم المجمع على فضله وإمامته وعلمه، وأمانته في النقل والرواية والقراءة، فقارئ هذا شأنه وحاله هل يُقال فيه: أنه اجترأ فقرأ كذا لأنه وجد كذا فأخذ هذا من ذاك؟. ورحم الله الإمام أبا عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) إذ يقول: «أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفسى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل والرواية، إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشواً لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها»^(١٠٦).

بقي أن أذكر أن قراءة أبي عمرو ويعقوب قد جاءت على لغة غطفان، وقراءة سائر القراء على لغة الحجاز^(١٠٧).

(١٠٤) سورة ص (٥)

(١٠٥) ينظر: النشر ١ / ١٧

(١٠٦) نفسه ١ / ١٠-١١

(١٠٧) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢٨٤، البحر المحيط ٨ / ١١٧

خاتمة

حاولت في هذا البحث أن أجلو بعض مواقف الفراء من القراءات القرآنية المتواترة وحسب، وذلك من خلال نماذج مختارة من كتابه (معاني القرآن) فظهر أنه غالباً ما يستشهد بالقراءة المتواترة ويحتج بها دون تعليق، وأحياناً يرجح إحدى القراءتين على الأخرى، وأحياناً أخرى يضعف بعض القراءات المتواترة بل يطعن فيها وفي روايتها ولو كانوا أئمةً يُقتدى بهم، وسُرجاً يهتدى بهداهم، كالأئمة القراء السبعة أو العشرة، بيد أن هناك موقفاً آخر للفراء قد يلحظه البعض وهو موقف التردد في قبول بعض القراءات، وهذا قليل جداً، وقد عرضت عن ذكره لقلته أولاً، ولأن التردد هو موقف بين القبول والرد فهو يرد على كليهما ثانياً؛ ولأن التردد في التضعيف ضعف فيه من جهة، ولأن الغالب فيما قد يُسمى تردداً هو تناقض محض في القبول والرد من جهة أخرى، وهذا التناقض أعدّه ضعفاً في منهج الفراء في الاستشهاد بالقراءات المتواترة وموقفه منها.

على أن هذه الثغرات والمآخذ القليلة نسبياً في كتاب الفراء - رحمه الله - لا تغض من قيمته ومكانته وجهوده المشهودة في هذا الشأن.

بقي أن أؤكد على ما نبهت عليه في المقدمة وهو أننا عندما نبحث في موضوع القراءات القرآنية المتواترة، لا يهمنا أن نبين من خلال ذلك أن منهج الكوفيين متسامح تجاه القراءات، ومنهج البصريين متشدد إزاءها، بقدر ما يهمنا الدفاع عن القرآن الكريم وقراءاته المتواترة التي وصلت إلينا بأعلى طريق من طرق الرواية والتثبت على وجه القطع واليقين، والذب عنها خدمةً لكتاب الله العظيم وذكره الحكيم، وأنه لا يجوز لأحد من الناس كائناً من كان أن يرد قراءة قرآنية متواترة، سواء أكان كوفياً أم بصرياً أم أندلسياً فإن تحقق لي هذا فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم (مصحف المدينة النبوية)، ط السعودية، ١٤٠٦هـ.
- ٢- الإبانة عن معاني القراءات: لأبي محمد بن أبي طالب القيسي، تد. د. محيي الدين رمضان، ط، دار المأمون للتراث - دمشق، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ٣- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: لأحمد البنا الدمياطي، ط القاهرة، ١٣١٧هـ.
- ٤- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي، ط مكتبة النصر الحديثة - الرياض، د.ت.
- ٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد الحفيد، ط مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.
- ٦- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: لعبد الفتاح القاضي، ط ١، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ٧- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتيان: لطاهر الجزائري، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة ط مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، د.ت.
- ٨- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه اوتو يرتزل، ط ٣، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- ٩- تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، مصورة عن طبعة حيدرآباد، الهند.
- ١٠- الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي، ط دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن - الهند، ١٣٧١هـ.
- ١١- حجة القراءات: لأبي زرعة بن زنجلة، تد سعيد الأفغاني، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ١٢- السبعة: لابن مجاهد، تد. د. شوقي ضيف، ط دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٠م.
- ١٣- سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي: لأبي القاسم علي بن القاصح البغدادي، مراجعة علي محمد الضباع، ط دار الفكر - بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- ١٤- سير أعلام النبلاء: للذهبي، تد مجموعة، ط مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠١هـ.
- ١٥- الطبقات الكبرى: لابن سعد، ط دار صادر - بيروت، ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.
- ١٦- غاية النهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، تد برجستراسر، ط الخانجي - القاهرة، ١٩٣٢م.
- ١٧- غيث النفع في القراءات السبع: لعلي النوري الصفاقسي، بذيل سراج القارئ المبتدئ (تقدم).
- ١٨- القاموس المحيط: للفيروز أبادي، ط المطبعة المصرية - القاهرة، ١٩٣٥م.
- ١٩- الكافي في القراءات السبع: للرعييني، تد إيمان صالح - رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

- ٢٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: لمكي بن أبي طالب القيسي، تد. د. محيي الدين رمضان، ط٣، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ٢١- لسان العرب: لابن منظور، ط دار صادر - بيروت، ١٩٦٨م.
- ٢٢- لطائف الإشارات لفنون القراءات ج ١: للقسطلاني، تد عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، ط ١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر، د.ت.
- ٢٣- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لابن جنبي، تد علي النجدي وصاحبه، القاهرة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- ٢٤- مختصر في شواذ القراءات: لابن خالويه، تد ج. برجستراسر، ط دار الهجرة - بيروت، د.ت.
- ٢٥- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: لأبي شامة المقدسي، تد طيار ألتي قولاج، ط دار صادر - بيروت، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- ٢٦- المصاحف: لعبد الله بن أبي داوود، تد آرثر جفري، ط المطبعة الرحمانية - القاهرة، ١٣٥٥هـ.
- ٢٧- معاني القرآن: لأبي زكريا الفراء:
- ج ١: تد محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط ٢، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٠م.
- ج ٢: تد محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة د.ت.
- ج ٣: تد د. عبد الفتاح شلبي، ومراجعة علي النجدي ناصف، الدار المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.
- ٢٨- معجم القراءات: د. عبد اللطيف الخطيب، ط ١، دار سعد الدين - دمشق، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.
- ٢٩- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، ط ٣، عالم الكتب، ١٩٩٧م.
- ٢٨- معرفة القراء الكبار: للذهبي، تد محمد سيد جارالحق، ط دار الكتب الحديثة - القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- ٢٩- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة: د. محمد سالم محيسن، ط ٢، دار الجيل - بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٣٠- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لابن الجزري، بمراجعة محمد حبيب الله الشنقيطي وأحمد شاکر، ط دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- ٣١- النحويون والقراءات القرآنية: مقالة لزهير غازي زاهد، مجلة آداب المستنصرية بغداد، العدد الخامس عشر، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- ٣٢- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، ط القاهرة، د.ت.
- ٣٣- وفيات الأعيان: لابن خلكان، تد د. إحسان عباس، ط دار الثقافة - بيروت، ١٩٦٨م.

Abstract

This article is a descriptive, analytical study of the opinion of Abu Zakariya Al-Farra' towards the consequent Quranic readings as shown in his book "Maʿani Al-Quran". The book is an important primary source for the study of the linguistic Quranic studies. The article lists Al-Farra's opinions towards the different consequent Quranic readings based on certain basic rules.